السعودية تفرض دخول صناعة النفط العالمية عهدا جديدا

اتفاق مبدئي لخفض الإنتاج 15 مليون برميل ينتظر مفاوضات معقدة

الرياض تفرض تصحيح بوصلة صناعة النفط

دخلت صناعة النفط العالمية في عهد جديد بعد أن توحدت مصالح معظم كبار منتجي العالم لأول مرة لإبرام اتفاق تاريخي لخفض الإنتاج من أجل إنقاذ أسعار النفط العالمية في ظل تلاشي الطلب تحت ضغوط أزمة تفشي فايروس كورونا المستجد.

لندن - نجح رهان السعودية على تصحيح بوصلة صناعة النفط العالمية، في فرض اتفاق غير مسبوق لا يقتصر على تحالف أوبك+، بل يشمل عددا من كبار المنتجين، الذين لم يسبق لهم أن شاركوا في أي اتفاقات للحد من إنتاج النفط.

> **اتفاق تاريخي ما كان ليحدث لولا إصرار السعودية على تصحيح الاختلالات في قواعد صناعة النفط العالمية**

وعقد اجتماع افتراضي عبر الإنترنت ضم إلى جانب منتجي أوبك بقيادة السعودية وحلفائها بقيادة روسيا، معظم كبار المنتجين مثل الولايات المتحدة وكندا والنرويج والمكسيك والبرازيل.

وأكدت مصادر مطلعة، قبل لحظات من طباعة الصحيفة، التوصل إلى اتفاق تاريخي لتخفيض الإنتاج بما يصل إلى 15 مليون برميل يوميا.

وذكرت أن تحالف أوبك+ وافق على خفض الإنتاج بواقع 10 ملايين برميل يوميا، على أن يساهم المنتجون الآخرون بواقع 5 ملايين برميل.

ويبدو أن الأسواق لم تتأثر بنتائج الاجتماع حيث بقيت في نهاية تعاملات أمس قرب 33 دولارا لبرميل مزيج برنت بانتظار تفاصيل الاتفاق وفرص الالتزام به.

وكان سعر مزيج برنت قد ارتفع إلى 35 دولارا للبرميل قبل ساعات قبل الاجتماع بعد تكهنات بخفض يصل إلى 20 مليون برميل يوميا.

ولم يكن هذا الانقلاب التاريخي في صناعة النفط ممكنا لولا إصرار السعودية المفاجئ على قلب طاولة صناعة النفط والاندفاع نحو تصحيح المعادلة، والتوقف عن اللجوء إلى المسكنات بتخفيض الإنتاج والتنازل عن الحصص كلما تراجعت الأسعار.

وقررت السعودية في السادس من مارس إغراق الأسواق بالإمدادات بعد انهيار محادثات تمديد تخفيضات الإنتاج في إطار تحالف أوبك+ وسارعت لزيادة الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا وأعلنت خططا لبلوغ 13 مليون برميل يوميا.

واختارت الرياض تلك الإجراءات الصارخة، من أجل تصحيح الاختلالات المزمنة وإرساء قواعد جديدة توزع أعباء حماية توازن الأسواق بعدالة.

وأجبرت الرياض جميع المنتجين على مراجعة مواقفهم حين أظهرت أن الانقلاب الشامل الذي تقوده لا رجعة فيه. وأكدت ذلك بقرار استئجار عشرات الناقلات لضخ النفط في الأسواق الأوروبية والأميركية وعرضت أسعارا بخصومات كبيرة.

ويبدو أن الرياض اختارت الوقت المناسب بعد تزايد المؤشرات على تراجع فورة النفط الصخري بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة تمويل المشاريع، حيث ترجح التوقعات تراجع الإنتاج بمعدلات كبيرة.

وكانت العقبة الرئيسية التي تحدث عنها الجميع هي مساهمة كبار المنتجين من خارج تحالف أوبك+ مثل الولايات المتحدة وكندا والنرويج والبرازيل والمكسيك.

وقادت روسيا الإصرار وأكدت مرارا أنها لن تخفض الإنتاج إلا إذا شاركت الولايات المتحدة. ولم يصرح المسؤولون الأميركيون بأنهم سيلزمون المنتجين بالخفض، إذ يحظر القانون الأميركي مثل هذا التنسيق بين شركات القطاع الخاص.

لكن الرئيس دونالد ترامب أشار إلى خفض غير مباشر فرضه تراجع الأسعار على معظم منتجي النفط الصخري الأميركي.

وأجبرت الرياض جميع المنتجين على مراجعة مواقفهم حين أظهرت أن الانقلاب الشامل الذي تقوده لا رجعة فيه. وأكدت ذلك بقرار استئجار جرت عشرات الناقلات لضخ النفط في الأسواق الأوروبية والأميركية وعرضت أسعارا بخصومات كبيرة.

ويبدو أن الرياض اختارت الوقت المناسب بعد تزايد المؤشرات على تراجع فورة النفط الصخري بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج وصعوبة تمويل المشاريع، حيث ترجح التوقعات تراجع الإنتاج بمعدلات كبيرة.

وتباينت التوقعات قبل الاجتماع بشأن حجم تخفيض الانتاج المقترحة والتي تراوحت في الأيام الماضية وتحدثت مصادر قبل الاجتماع عن خفض يصل إلى 20 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل 20 بالمئة تقريبا من الإمدادات العالمية.

وتواصلت الخلافات بين الرياض وموسكو حتى الساعات الأخيرة، قبل أن تتحدث مصادر مطلعة عن اتفاق الجانبين وردم هوة الخلافات.

وكانت أسواق النفط ترجح التوصل لاتفاق حيث دفعت الأسعار من الأسبوع الماضي إلى أكثر من 33 دولارا لبرميل مزيج برنت.

وتراجع الطلب العالمي على الوقود بما يصل إلى 30 بالمئة بعدما أدت إجراءات مكافحة انتشار الفيروس لتوقف الطائرات والحد من استخدام السيارات وكبح النشاط الاقتصادي. لذلك فإنه حتى هذا الخفض قد لا يكفي.

الدوحة تهرب للاقتراض بفوائد قياسية باهظة

تزايدت المؤشرات على تفاقم أزمات قطر المالية بعد لجوئها للاقتراض من الأسواق العالمية بفوائد قياسية وتأجيل مشاريع، نتيجة تلاشي إيراداتها من صادرات الغاز، الذي يمثل شريان الحياة الوحيد للاقتصاد القطري.

لندن - تكشف الإجراءات العاجلة التي اتخذتها الحكومة القطرية مؤخرا عمق أزمة السيولة، والتي ظهرت في الاندفاع لإصدار سندات دولة بفوائد قياسية في ظل انهيار إيراداتها من صادرات الغاز نتيجة إلغاء عقود وتراجع الأسعار وكساد المبيعات بسبب تخمة الأسواق.

وأعلنت وزارة المالية القطرية عن إصدار سندات دولية مقومة بالدولار بقيمة 10 مليارات دولار مقسمة على ثلاث شرائح لأجل خمس سنوات وعشر سنوات وثلاثين عاما.

وأظهرت الفوائد القياسية مستويات ثقة المستثمرين، رغم أن الوزارة ذكرت أن الطلب كان كبيرا وأنه جاء من "مستثمرين في آسيا وأوروبا وأميركا ومنطقة الشرق الأوسط".

وأشارت في بيان أن العوائد التي قدّمتها لمستثمرين الشريحة الأولى البالغة ملياري دولار لأجل خمس سنوات كانت 3.44 في المئة فوق عوائد السندات الأميركية.

وارتفعت العوائد في شريحة عشر سنوات البالغة 3 مليارات دولار إلى 3.72 في المئة، وبلغت ذروتها عند 4.4 في المئة في الشريحة الثالثة لأجل 30 عاما والبالغة 5 مليارات دولار.

وتعدّ هذه السنة الثالثة على التوالي التي تلجأ فيها قطر للاقتراض بكثافة من الأسواق الدولية، حيث سبق أن أصدرت سندات بقيمة 12 مليار دولار في 2018، ومثلها في العام الماضي.

ولم تبدأ أزمات قطر المالية من أزمة تفشّي فايروس كورونا المستجد، حيث تعاني منذ ثلاث سنوات من أزمات مالية معقّدة بسبب التداعيات القاسية لمقاطعة السعودية والإمارات ومصر والبحرين لها بسبب دعمها للجماعات الإرهابية.

ويتضح ذلك في بيانات رسمية أعلنتها الدوحة الأربعاء وأظهرت انكماش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر في الربع الرابع من العام الماضي بنسبة 0.6 في المئة على أساس سنوي، أي قبل الأزمة الحالية.

وكان الانكماش في تلك الفترة أكبر بكثير عند المقارنة بالربع السابق، حيث بلغ نسبة 1.4 في المئة.

وكانت نشرة إصدار السندات هذا الأسبوع قد لجأت إلى عرض مبررات الاقتراض في إجراء غير معتاد يكشف حجم الضائقة المالية التي تهدد البلاد.

وجاء في النشرة أن حاكم قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني طلب من الحكومة تأجيل عقود لمشاريع إنفاق رأسمالي قيمتها 8.2 مليار دولار بسبب تفشي فايروس كورونا.

ويرجّح محللون أن يصبح الاقتصاد القطري من أشد المتضررين من انتشار فايروس كورونا بسبب اعتماده الشديد على تصدير سلعة واحدة هي الغاز، الذي انهارت أسعاره نتيجة انهيار الطلب العالمي وتخمة الأسواق بالإمدادات الوفيرة.

ولا يبدو أن أمام الدوحة سوى مواصلة السحب من الاحتياطات المالية، في ظل التزاماتها الاستعراضية الواسعة في مشاريع البناء استعدادا لاستضافة بطولة كاس العالم لكرة القدم 2022 ومعاناتها من المقاطعة العربية، التي قوّضت معظم النشاطات الاقتصادية.

ويبدو أن قطر تتجه لاحتقان اقتصادي مهدد بالانفجار، حين تتحوّل مشاريع البناء الكبيرة إلى عبء ثقيل، بعد استخدامها لمرة واحدة في استضافة البطولة.

وتجد قطر صعوبة في بيع الغاز بعد إلغاء عقود شراء، الأمر الذي يضغط على إيراداتها المالية، التي تحتاجها بشدة لمواجهة تضخم إنفاقها المحلي وتداعيات المقاطعة العربية.

وكشفت مصادر مطلعة الأسبوع الماضي أن شركة قطر للبترول خاطبت في تحرك نادر عددا من المشترين في آسيا وأوروبا، عارضة عليهم شحنات غاز طبيعي مسال في السوق الفورية.

> **10**
> **مليارات دولار اقترضتها قطر بفوائد قياسية تؤكد ضعف ثقة المستثمرين بأوضاعها المالية**

ويأتي ذلك بعد ازدياد عدد الناقلات المحملة بالغاز القطري، التي تجوب البحار دون أن تجد مشترين، بسبب تراجع الطلب وقيام بعض الشركات بإلغاء عقود مبرمة.

وأصدرت شركة بترونت الهندية، أكبر مستورد للغاز في الهند، إخطارا للشركة القطرية بإلغاء الشحنات المتعاقد عليها بسبب إعلان حالة القوة القاهرة بسبب تراجع الطلب وعدم قدرتها على استلام الشحنات القطرية.

كما أجبر التراجع الحاد في الطلب على الغاز في أوروبا، الناجم عن عمليات إغلاق حدّت من الإنتاج الصناعي، موردي الغاز الطبيعي المسال مثل قطر على البحث عن مشترين بدلاء.

لكن العثور على مشترين أصبح في غاية الصعوبة بسبب انهيار الطلب الناجم عن شلل الاقتصاد العالم، وكون الأسواق متخمة بالمعروض أصلا قبل تفشّي وباء كورونا.

وقالت ريبيكا تشيا المحللة لدى شركة كبلر للبيانات إن ناقلة الغاز المسال "السهلة" التي كان من المفترض أن تتجه إلى الهند في الأول من أبريل، متوقفة دون عمل في ميناء راس لفان.

وتتوقع تقارير عالمية أن يضطر الصندوق السيادي القطري لتكثيف عمليات بيع الأصول الخارجية لمعالجة أزمة السيولة المتواصلة.

وتشير بيانات عالمية إلى أن الدوحة باعت خلال السنوات الثلاث الماضية الكثير من أصولها الخارجية لمعالجة نزيف السيولة في الداخل، بسبب نزوح المستثمرين وتوقف معظم النشاطات الاقتصادية.

كما ضخّت المؤسسات السيادية عشرات مليارات الدولارات، التي ما تلبث أن تتسرب إلى الخارج بسبب ضعف الثقة بمستقبل الاقتصاد القطري.

الصندوق السيادي السعودي يشتري حصصا في 4 شركات نفط أوروبية كبيرة

لندن - كشف مصدر مطّلع أمس أن صندوق الثروة السيادي في السعودية استثمر فترة تراجع أسعار النفط وتراجع أسهم شركات النفط الكبرى في الاستحواذ على حصص في أربع شركات نفط أوروبية كبيرة.

وقال إن صندوق الاستثمارات العامة السعودي اشترى حصصا في شركات رويال داتش شل وتوتال الفرنسية وإيني الإيطالية وإكوينور النرويجية، وهو ما يؤكد تقريرا سابقا نشرته صحيفة وول ستريت جورنال.

ونسبت وكالة رويترز إلى المصدر قوله إن "السعوديين يشترون كل يوم تقريبا منذ عدة أسابيع قليلة ماضية، وبخاصة بعد أن بلغت أسعار أسهم الكثير من هذه الشركات منطقة تصحيح وكانت توزيعاتها للأرباح مرتفعة للغاية".

وقال المصدر إنهم "يشترون على أساس أن كل شيء أرخص بكثير، وأنهم متفائلون في التوقّعات على المدى الطويل بالنسبة إلى أسعار النفط".

لكن المصدر المقرّب من العملية لم يؤكد القيمة المجمعة للحصص الأربع، التي ذكرت وول ستريت جورنال أنها بلغت مليار دولار.

وكشف أن صندوق الاستثمارات العامة السعودي اشترى في شركات أخرى لا تتطلب إفصاحا أيضا. وامتنعت إكوينور وتوتال وشل عن التعقيب. ولم يرد صندوق الاستثمارات العامة السعودي على طلب للتعليق.

وجاءت مشتريات الصندوق السيادي السعودي في وقت شهد فيه قطاع النفط والغاز العالمي انتكاسة كبيرة، حيث تدهور الطلب على الطاقة مع تفشّي فايروس كورونا واندلاع حرب أسعار بين الرياض وموسكو بعد فشل تمديد اتفاق تمديد تخفيضات الإنتاج في إطار تحالف أوبك+.

ويعدّ صندوق الاستثمارات العامة أداة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان لتعزيز الاستثمارات السعودية في الداخل والخارج، حيث يسعى إلى تنويع موارد الاقتصاد المعتمد بشدة على النفط.

ويدير الصندوق أصولا بأكثر من 300 مليار دولار، ولديه حصص في أوبر ولوسيد موتورز لإنتاج السيارات الكهربائية.

كما خصّص 45 مليار دولار لصندوق رؤية سوفت بنك البالغ حجمه 100 مليار دولار. وكشف الاثنين عن حصة 8.2 في المئة في شركة كارنيفال كورب المشغلة للسفن السياحية.

اختبار الأوضاع المالية